الرباط في 26 يناير 2014

البيان رقم 1

في خضم المشاكل التي تتخبط فيها منظومة التربية والتكوين بالمغرب وفي ظل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تقض مضجع الأساتذة المرتبين في السلم التاسع جراء تعميرهم في هذا السلم في حين أن جميع التعيينات الجديدة منذ سنة 2013 تدرج كلها في السلم العاشر، أضحى انقراض هذا السلم من منظومة التربية والتكوين واجبا بل ألوية من الأولويات التي يجب أن تبادر الوزارة الوصية إلى الاشتغال عليها وذلك لأن إنصاف آلاف الأساتذة وانتشالهم من أنقاض الظروف القاهرة، من شأنه لا محالة الرقي بمنظومة التعليم في بلادنا والمساهمة في معالجة المشاكل الجمة التي تؤرق بال كل غيور على مصلحة هذا الوطن.

وعليه، فإن **التنسيقية الوطنية للأساتذة المرتبين في السلم التاسع غير الحاصلين على الإجازة"** وإيمانا منها بضرورة إشراك كافة المتدخلين، ودعوة منها إلى ضرورة الحوار الآني والمسؤول تنهي إلى كافة المعنيين بالشأن التربوي ما يلي:

1. مطالبتها الوزارة الوصية بترقية جميع الأساتذة القابعين في السلم التاسع إلى السلم العاشر بأثر إداري ومالي ابتداء من شتنبر 2013 بدون قيد أو شرط، فلا يعقل أن يتخرج أستاذ مبتدئ مرتبا في السلم العاشر في حين أن آلاف الأساتذة المثقل كاهلهم بتجربة تصل لدى الكثير منهم إلى 13 سنة لا يزالون قابعين في السلم التاسع.
2. مطالبتها الوزارة باعتبار الأقدمية معيارا للمفارقة بين الأساتذة عند إسناد المناصب الإدارية.
3. مطالبتها الوزارة الوصية بالإسراع في تطبيق مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، وعلى رأسها الحق في ولوج الدرجة الجديدة والتعويض عن المناطق النائية ابتداء من سنة 2009.
4. حذف العمل بالساعات التضامنية والتنقيص من ساعات العمل بالنسبة للتعليم للابتدائي.
5. الإعلان عن المناصب الشاغرة في الحركة الانتقالية.
6. إعادة النظر في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، ضمانا لكرامة نساء ورجال التعليم وتحقيقا للجودة في قطاع لطالما اعتبر ركيزة تطور ونهضة الأمم.

وإن **"التنسيقية الوطنية للأساتذة المرتبين في السلم التاسع غير الحاصلين على الإجازة"** إذ تسلط الضوء على هذه المطالب من أجل إشعار كافة المتدخلين، تطالب باستجابة الوزارة إلى عقد حوار في القريب العاجل تتمخض عنه حلول جدية ومنصفة لهذه الفئة المتضررة.

وفي الأخير، لا يفوت **"التنسيقية الوطنية للأساتذة المرتبين في السلم التاسع غير الحاصلين على الإجازة"** التنديد بما يتعرض له الأساتذة المسالمون والمعتصمون في الرباط من تعنيف وتنكيل، في خرق واضح وسافر لمقتضيات الدستور الذي يكفل حق التظاهر والاحتجاج السلميين، وضرب عرض الحائط لالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.